الأنموذج التنموي التونسي بين النجاعة والتحديات

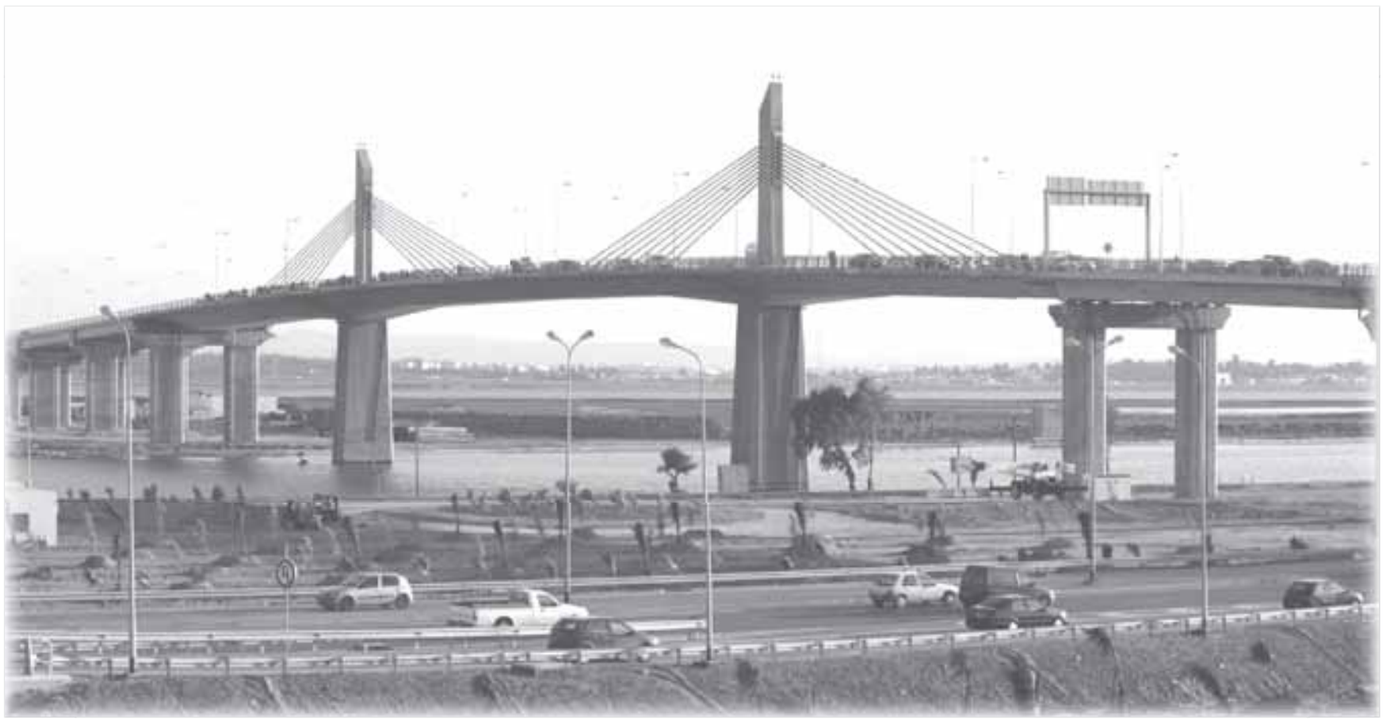

جسر حلق الوادي.. البنية الأساسية المتطورة ضمانة للتنمية

رغم دقة الوضع الاقتصادي العالمي فان الأنموذج التنموي التونسي الذي يقوم على الواقعية وتأمين النجاعة قد اثبت متانته وقدرته على الصمود حيث استطاعت تونس بفضل صواب توجهاتها الاقتصادية ومتانة أسس اقتصادها من التوقي من التداعيات المباشرة للأزمة.

وقد اختارت تونس الاندماج بكل ثبات في الاقتصاد المعولم مع كل ما يتيحه ذلك من فرص ويطرحه من تحديات وركزت خياراتها على التوجّه نحو تحرير الاقتصاد ودعم المبادرة الخاصّة.

وتؤكد الإصلاحات الهيكلية التي شملت مختلف القطاعات والتي دعمت مكانة تونس لدى المؤسسات المالية والمنظمات الاقتصادية الدولية ورسّخت درجة الاستثمار المسندة من قبل وكالات التقييم المالي خاصة وان تونس ارتقت منذ سنة 2007 إلى درجة (1) حسب تصنيف مؤسسة راي اند آي اليابانية نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة وما اكتسبه الاقتصاد الوطني من قدرة على التأقلم مع متغيرات المحيط الدولي.

وجاء التصنيف الأخير لتونس على رأس بلدان القارة في مجال التنافسية الاقتصادية حسب تقرير حول «التنافسية في إفريقيا» أصدره الأسبوع الماضي المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية تونس ليعيد إلى الأذهان مختلف التصنيفات التي تولت تقييم أداء تونس في مختلف المجالات والصادرة عن هيئات مشهود بحيادها.

التنافسية الجملية للاقتصاد

تأتي تونس حسب التقرير السنوي 2009 حول التنافسية في إفريقيا تونس في المرتبة الأولى في مجال التنافسية الاقتصادية وبوّأها المرتبة 36 على الصعيد العالمي بحصولها على 4.6 نقطة تليها جنوب إفريقيا بـ 4.4 نقاط وبتسوانا وجزر موريس 4.2 نقاط لكل منهما ثم المغرب في المرتبة الخامسة 4.1 فناميبيا ومصر في المرتبة السادسة بأربع نقاط تليهما غامبيا بـ 3.9 نقاط وكينيا ونيجيريا في المرتبة التاسعة بـ 3.8 نقاط.

وقد اعتمد هذا التقرير السنوي الذي أنجز بمبادرة من المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية على 12 محورا من بينها المحيط المؤسساتي والبنى التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والتربية والصحة وحجم السوق والابتكار.

ويشير التقرير إلى توفق تونس إلى احتلال مراتب متقدمة في القطاعات الثمانية من أصل 12 قطاعا معتمدا في هذا التصنيف.

كما صنفت تونس حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لفترة 2008/2009 ضمن الدول العشرين الأوائل في العالم في خصوص 17 محور وهي أساسا التميز في القرارات الكومية (المرتبة 14) وتشجع الإجراءات والتراتيب (16) وشفافية السياسات العمومية (15) وجودة التعليم الأساسي (21) ونفقات قطاع التعليم (14) وجودة النظام التربوي (17) وجود تعليم المواد العلمية والرياضيات (7) وجودة التصرّف في مؤسسات التعليم (17) وتأثير الجباية (21) وأجال بعث تراتيب وقواعد الاستثمار الخارجي المباشر على محيط الأعمال (16) ومساهمة العرض المحلي في تزويد السوق (21) واقتناء الحكومة لمنتوجات ذات تكنولوجيا عالية (3) وتوفر العلماء والمهندسين (10). كما تحصلت تونس على المرتبة الثانية عالميا في مجال التحكم في النفقات العمومية بعد سنغافورة.

الاستقرار السياسي

وقد أعد فريق (ذي ايكونميست انتلجينس يونيت) تونس في المرتبة 32 عالميا من أصل 165 بلدا من حيث مؤشر وضعية الاستقرار السياسي.

وقد أعد فريق (ذي ايكونميست انتليجنس يونيت) تصنيف وضعية الاستقرار السياسي استنادا إلى مؤشرات سياسية واجتماعية تتعلق بتوزيع الدخل والانتماءات الجهوية ودور المؤسسات والاضطرابات السابقة والسلم الاجتماعية والديمقراطية. وأخذ في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الخاصة بنمو الانتاج وارتقاء مستوى الدخل والتشغيل.

وتحتل تونس بمقتضى هذا التصنيف المرتبة الثانية إفريقيا والخامسة عربيا. كما تأتي في نفس مرتبة بعض الدول الأوروبية فيما تتقدم على دول أوروبية أخرى وفقا لهذا التصنيف العالمي.

مناخ الأعمال

تحصلت تونس على المرتبة 73 عالميا من جملة 181 بلد حسب التقرير السنوي حول مناخ الأعمال الصادر عن البنك العالمي والمؤسسة المالية العالمية التابعة له في سبتمبر 2008.

وتحتل تونس المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثامنة عربيا حسب نفس التقرير.

وتتعدى هذه التصنيفات القطاعات التقليدية التي دابت تونس على التميز فيها لتشمل قطاعات واعدة ومتطورة ولتؤكد من جديد صواب الخيارات الوطنية المرتكزة على الترابط الوثيق بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الاسناد الخارجي

وسجلت تونس تميزا كوجهة تنافسية في مجال الاسناد الخارجي إذ صنفها مكتب الاستشارة العالمي «أي تي كيرناي» في المرتبة 17 عالميا لإعادة تموقع المؤسسات حسب المؤشر العام للاقامة في قطاع الخدمات الذي يشمل الوجهات الأكثر تنافسية في مجال الاسناد الخارجي في سنة 2009.

ويتكون هذا المؤشر من 43 عنصرا تتوزع على ثلاثة محاور أساسية تتصل «بالجاذبية المالية» و«توفر موارد بشرية ومهارات» و«مناخ أعمال ملائم». ويتيح المؤشر تقييم توزان العرض في كل بدل وديمومة الحوافز المتوفرة.

وتتطلع تونس في هذا المجال إلى أن تكون موقعا اقليميا في المتوسط لتبادل الخدمات وقاعدة لجلب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

النجاعة اللوجستية

تحصلت تونس على المرتبة 60 من أصل 150 بلدا حسب دراسة أنجزها البنك العالمي حول مؤشر النجاعة اللوجستية.

ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس العديد من معايير التقييم مثل إجراءات تسريح البضائع وجودة البنية التحتية وتنظيم النقل البحري إلى جانب القدرة على متابعة وتحديد مواقع الشحنات وكلفة الخدمات اللوجستية المحلية واحترام آجال التسليم.

وتسعى تونس في هذا الإطار إلى تحسين ترتيبها في هذا المجال لما يوفره القطاع من فرص كبيرة لجلب الاستثمارات الخارجية.

وتتطلع إلى التقليص في الكلفة اللوجستية التي تمثل حاليا حوالي 20 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي.

جودة الحياة

كما مثلت التنمية المستديمة والبيئة أحد القطاعات الواعدة الأخرى التي تميّزت فيها تونس بجدارة إذ تصدّرت قائمة الدول العربية التي تتمتع بمستوى (عيش جيّد) حسب التصنيف السنوي لمرصد جودة الحياة في العالم (انترناشيونال ليفينغ).

وصنف هذا التقرير تونس في المرتبة الأولى عربيا ضمن البلدان التي تتمتع بمستوى (عيش جيّد).

وتمّ في هذا الإطار اعتماد مؤشر يتم احتسابه حسب جملة من الاعداد التي تسند في صيغة معطيات مرقمة تتصل بكلفة العيش ونسق النمو الاقتصادي ومؤشرات تهم البيئة والمستوى الثقافي ودرجة الترفيه والحريات والصحة والبنية الأساسية وقدرة التصدي للمخاطر والسلامة والمناخ.

التكنولوجيات الحديثة للاتصال

وكانت النتائج التي حققتها تونس على درب التحكم في التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال محل تقدير من قبل المجموعة الدولية لما اعتمدته البلاد من استراتيجية استشرافية طموحة ترمي إلى رفع تحدي التنمية الشاملة وتجسيم اقتصاد المعرفة.

وقد حصلت تونس في هذا الصدد على المرتبة 38 عالميا من أصل 134 دولة حسب التقرير الصادر عن المنتدى العالمي لدافوس حول توفر البنية التحتية للتكنولوجيات الحديثة للاتصال /2008 2009 والأولى مغاربيا وإفريقيا وذلك للسنة الثالثة على التوالي.

ويعد هذا التقرير مرجعا في مجال الاستثمار في تكنولوجيات الاعلام والاتصال. وهو يعتمد في تصنيفه على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في المناخ السياسي والاقتصادي للبلاد ومستوى تطوّرها تكنولوجيا ودرجة استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.

وتسجل تونس نتائج ممتازة في بعض مكونات القطاع على الصعيد العالمي : إذ تحتل المرتبة الثالثة على مستوى نجاح الحكومة في النهوض بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال والمرتبة الثامنة في المكانة التي يحظى بها قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال صلب استراتيجيات الدولة.

وقد شملت هذه التصنيفات الدولية لتونس فضلا عن التنافسية الجملية للاقتصاد قطاعات واعدة تعمل تونس على تحقيق نتائج إيجابية فيها وتوظيفها في اتجاه جلب الاستثمارات الأجنبية ودفع التشغيل والتصدير. كما تقيم الدليل على الجهود الهامّة التي تبذلها في اتجاه تنويع القاعدة الاقتصادية.

وتأتي هذه الشهادات لتونس في ظل ما تشهده مختلف أقطار المعمورة من تقلبات اقتصادية جراء الأزمة العالمية لتبرهن مجددا على سداد الخيارات التنموية الإصلاحية التي اقرّتها تونس والرامية إلى الارتقاء بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

وتبدو الساحة التونسية اليوم مؤهلة بشهادة المحللين الدوليين لأن تكون من الوجهات المستقبلية للاستثمارات الباحثة عن وجهات أخرى غير التي اعتادتها بفضل ما توفره من ميزات الاستقرار والأمن والمردودية.

وما من شك ان الاقبال الكبير من طرف المستثمرين العرب والأجانب على تونس وتاكيدهم على انجاز المقبلة في الآجال وذلك رغم الصعوبات الظرفية لدليل على صواب التوجهات وسلامة الموقع التونسي وديناميكيته الكبرى والآفاق الواعدة لهذه المشاريع على المدى المتوسط والطويل إضافة إلى أنه يبرهن على مدى ما تحظى به تونس من ثقة ومصداقية ومدى الاقتناع بما توفره من مزايا تفاضلية تجعلها وجهة مميّزة للاستثمار.

وقد تدعمت قدرة تونس في خضم هذا الاهتمام كوجهة متميّزة للمستثمرين وأصحاب الأعمال على لعب دور إقليمي نشيط تكون بفضله بوابة اقتصادية للمنطقة العربية والأورومتوسطية.

ويندرج في هذا الإطار إشارة انطلاق انجاز مشروع مرفأ تونس المالي المندرج ضمن المشاريع الكبرى للبلاد والمتواجد بمنطقة الحسيان من معتمدية قلعة الأندلس.

وحسب السيد عصام يوسف الجناحي رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي فان المرحلة الأولى من أشغال المرفأ تنطلق خلال الثلاثية الثالثة من السنة الحالية. وستمتد المرحلة على أربع سنوات ستهم بالخصوص أعمال البنية التحتية على مستوى مدخل المشروع والتي تمثل كلفتها 35 بالمائة من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي 3 مليار دولار أي ما يناهز 4 مليار دينار.

وسيتم انجاز المرفأ المالي على أربعة مراحل حيث سيتم اطلاق المرحلة الثانية بالتوازي مع المرحلة الأولى خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2011 في حين يتم الشروع في المرحلة الثالثة والرابعة في بداية سنة 2016.

وسيمكن هذا المرفأ الذي سيتضمن بنية أساسية عصرية ومستقبلية من تاسيس أول بنية تحتية مالية بهذا الحجم في منطقة شمال إفريقيا ولا سيما في ظل ما توفره تونس من مناخ سياسي واقتصادي من شانه أن يساهم في إنجاح مثل هذه المشاريع. وينتظر أن يوفر هذا المشروع عند استكماله قرابة 16000 فرصة عمل قارة خاصّة لحاملي الشهادات العليا ومداخيل تقدر بـ 40 مليون دولار في السنة.

ويعتبر الخبراء أن النمو المطرد الذي تحققه تونس ومحافظتها على تصنيفها لدى وكالات الترقيم العالمية ومواردها البشرية الكفاة والنتائج الإيجابية التي تحققها وخاصة في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطوّر التكنولوجي للإعلام والاتصال تمثل مزايا من شأنها أن تساهم في طمأنة المستثمرين خاصّة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

ويعد هذا الاقبال عنوان ثقة تحظى بها تونس ثمرة ثباتها على النهج الإصلاحي واستثمارها المكثف في الرأسمال البشري والمعرفة إضافة إلى ما يميّزها من استقرار سياسي واجتماعي وانتهاجها سياسة الانفتاح والشراكة مع الخارج ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي حيث دخلت مع هذا الفضاء منذ مطلع سنة 2008 في منطقة تبادل حرّ وهي أوّل بلد متوسطي يبلغ هذا المستوى المتقدّم من الشراكة مع هذا الاتحاد.

> يعتبر الخبراء أن النمو المطرد الذي تحققه تونس ومحافظتها على تصنيفها لدى وكالات الترقيم العالمية ومواردها البشرية الكفاة والنتائج الايجابية التي تحققها وخاصة في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطوّر التكنولوجي للاعلام والاتصال تمثل مزايا من شأنها أن تساهم في طمأنة المستثمرين خاصّة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

الاقتصاد التونسي: أداء جيّد رغم انكماش الاقتصاد العالمي

توفقت تونس خلال سنة 2009 إلى تحقيق نموّ اقتصادي إيجابي بلغت نسبته 3ر1 بالمائة مقابل 4ر6 بالمائة سنة 2008 مع الحفاظ على سلامة التوازنات الماليّة الكبرى للبلاد رغم الانكماش الحادّ للاقتصاد العالمي بفعل تاثيرات الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة.

كما تمكّنت تونس من حصر التضخّم في حدود 3ر4 بالمائة وتحسين المقدرة الشرائيّة للأسر بـ 3ر6 بالمائة وتحقيق دخل فردي بقيمة 5574 دينارا متجاوزا الهدف المرسوم في برنامج تونس الغد (2004/2009) إلى جانب استقطابها استثمارات أجنبيّة بقيمة 2383 مليون دينار.

وحسب الملاحظين فإن النتائج الاقتصاديّة المسجّلة خلال السنة الماضية تعدّ «مرضيّة» اعتبارا للإجراءات الظرفيّة التي اقرّت من أجل مساندة المؤسسات المتضرّرة من الأزمة العالميّة وتنشيط الحركة الاقتصاديّة في البلاد والتي ساهمت في الرفع في نسبة النموّ بنقطة مائوية سنة 2009 ومكّنت من المحافظة على 82 ألف موطن شغل.

وتعود هذه النتائج الطيّبة إلى ما يميّز تونس من رؤية واضحة المعالم ومصداقية دوليّة بفضل استقرارها السياسي ووفاقها الاجتماعي واقتصادها السليم وانفتاحه وتنوّع قاعدته بما ساعد على تعزيز مقوّمات إنجاح المسيرة التنمويّة.

ولئن مكّنت الإجراءات الرئاسيّة المتخذة في الإبّان من الحدّ من انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الوطني وجعلته يحافظ على نسق نموّ إيجابي فإن آفاق النموّ بالنسبة للسنة الجارية تعدّ طيّبة إذ من المتوقع أن يكون في حدود 4 بالمائة رغم التوقعات بتواصل تاثير الأزمة وهشاشة نسق النموّ إضافة إلى توقع استقطاب استثمارات أجنبيّة بقيمة 2400 مليون دينار.

ويقتضي تحقيق الأهداف المنشودة ولا سيما في مجالات رفع تنسيق الاستثمار وجلب المزيد من الاستثمارات الخارجيّة توخي المزيد من الحذر والتحلّي باليقظة في ظل تأكّد استمرار تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالميّة.

وسيستدعي دفع النموّ بالاعتماد على الإجراءات التي تضمّنها البرنامج الرئاسي «معا لرفع التحدّيات» /2009 2014 والتي تمّ بعد الشروع في تنفيذها ولا سيما المتّصلة منها بدفع الاستثمار وتطوير القدرة التنافسيّة والرّفع من مستوى التصدير بما يحقّق الأهداف المشودة في استحثاث نسق التشغيل وخاصّة لحاملي الشهادات العليا.

وسيتركز العمل خلال الفترة القادمة على الارتقاء بالقدرات البشريّة وتشخيص القطاعات الواعدة والمجدّدة في مجالات الصّناعة والخدمات اللوجستيّة والخدمات خارج بلدان المنشأ.

وستشهد سنة 2010 انطلاق العمل بمنهجيّة المخطط المتحرّك الذي سيجسم التوجّهات والأهداف النوعيّة الجديدة للمسيرة التنمويّة للبلاد. وسيتركّز المخطط المتحرّك، الذي ينتظر أن يعرض في الفترة القريبة القادمة على الحكومة، في توجّهاته على ما تضمّنه البرنامج الرئاسي 2009/2014 من أهداف نوعيّة جديدة للمسيرة التنمويّة.

وتتمثّل هذه التوجّهات في استرجاع النسق العادي للنموّ والمحافظة على ديمومته وخاصّة من خلال إرساء هيكلة متطوّرة للاقتصاد ومزيد الاندماج في الفضاء الدولي وتعزيز إحداثات الشغل للتقليص من البطالة، وتحقيق ارتفاع ملحوظ لمستويات العيش وجودة الحياة والرقي الاجتماعي وتكريس استدامة مسار التنمية وتوازنه بضمان التوزيع العادل لثمار التنمية بين كافة الفئات والجهات.

وينتظر الانتهاء من صياغة الوثيقة النهائيّة للمخطط المتحرّك في مارس القادم قبل عرضها في شهر ماي على مجلسي النواب والمستشارين للمصادقة عليها.

ويجرى حاليا إعداد دراسات بالتعاون مع مكاتب دوليّة لتنفيذ مشاريع في القطاعات الواعدة ترمي إلى إحكام توظيف ما تزخر به تونس من إمكانيّات في مجالات مختلفة في اتجاه تعزيز المراهنة على المعرفة واستيعاب التكنولوجيات الحديثة.

كما تتأكّد أهميّة الحرص على دفع التنمية الجهويّة وضمان التوازن بين الجهات في ضوء ما تمّ إقراره من برامج ومشاريع لفائدة مناطق التنمية الجهويّة والجهات الداخليّة التي أضحت تتوفّر على بنية أساسيّة متطوّرة ومناطق صناعيّة وأقطاب تكنولوجيّة بما رفع من قدرتها على إستقطاب الاستثمار.

وستتركّز الجهود في مجال تشجيع الاستثمار سنة 2010 على دعم الاستثمارات الداخليّة بفضل مراجعة مجلّة التشجيع على الاستثمار التي ترنو بالأساس إلى دعم المنظومة التحفيزيّة وخاصّة في المناطق الدّاخليّة وحفز الباعثين الشبّان على دعم الموارد الذاتيّة من خلال تعزيز تدخّلات شركات الاستثمار فضلا عن تكثيف الجهود للترويج للجهات الداخليّة في الخارج.

وتتمثّل الأهداف المنشودة من عديد المشاريع التنموية الجاري تنفيذها في الجهات، في تأمين تكافؤ الفرص في النهوض بمستوى العيش وتشريك كل الأطراف ومساندة برامج الهياكل الجهويّة ودعمها مع التوجّه نحو إحداث قطب تكنولوجي أو مركب صناعي بكل جهة.

وترمي دراسة يتمّ إنجازها حاليّا بكلفة 15 مليون دينار إلى ربط كل جهات البلاد بشبكة الطرقات السيارة سعيا إلى توفير مقوّمات التنمية والرفع من قدرتها على استقطاب الاستثمارات ولا سيما الأجنبيّة منها.

كما سيتمّ العمل على الرّفع من قدرة المؤسسات التونسيّة وتعزيز تموقعها في القطاعات الإستراتيجيّة ومزيد استقطاب الاستثمارات الخارجيّة ونقل التكنولوجيا وتدعيم الاقتصاد الأخضر.

وفي مجال التعاون الدولي ستنصب الجهود خلال الفترة القادمة على إرساء شبكات جديدة واستكشاف أسواق إضافيّة في مناطق أخرى من العالم مثل إفريقيا وآسيا وإحداث وكالات متخصّصة دون إغفال ما تتيحه الأسواق التقليديّة من فرص تعاون هامّة وما توفّره اتفاقيات الشراكة للتبادل الحرّ من شراكة مثمرة.

كما تمكنت تونس من تعبئة تمويلات هامّة من البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية بلغت قيمتها 500 م.د فضلا عن تعبئة تمويلات أخرى في شكل قروض أو مساعدات في إطار التعاون الثنائي مع البلدان الشقيقة والصّديقة.

وتطمح تونس إلى تجسيم المشاريع الكبرى والضخمة المبرمجة والتي تضفي تغييرا جذريّا على صورة العاصمة والمدن الكبرى حيث سجّل تقدّم في إعداد الدراسات الخاصّة ببعض المشاريع وانطلاق تنفيذ مكوّناتها على غرار المدينة الرياضيّة إذ ستنطلق أشغال إنجاز ملعب الغولف قريبا والمرفأ المالي بتونس الذي سيشهد استكمال الدّراسات خلال النصف الأوّل من السنة الجارية ومدينة الاتصالات التي يتمّ حاليا إعداد مخططها الرّئيس لعرضه على الجهات المعنيّة لاحقا في حين تأجل تنفيذ مشروع «سما دبي» نتيجة الأزمة الماليّة ولم يتمّ إلغاؤه.

أمّا على مستوى الاستثمارات الأجنبيّة فإن حصيلة سنة 2009 قد سجّلت انخفاضا في قيمتها التي بلغت 2383 مليون دينار مقابل 3587 مليون دينار سنة 2008 ومردّ ذلك تراجع الاستثمارات في قطاع الطاقة بنسبة 28 بالمائة جرّاء انخفاض أسعار المحروقات في السّوق العالميّة.

وسيتم الشروع في أواخر 2010 في تطبيق برنامج تعاون في المجال الفلاحي بين تونس والاتحاد الأوروبي يشمل بالخصوص تاهيل القطاع. علما وأن حجم الاستثمارات الأجنبيّة في القطاع الفلاحي بتونس تعدّ ضعيفة حسب الملاحظين.

وقد حافظت الاستثمارات الأجنبيّة الموجّهة لقطاع الصناعات المعمليّة سنة 2009 على تطوّر إيجابي بـ 2.5 بالمائة إذ بلغت قيمتها 658 مليون دينار مقابل 641 م.د سنة 2008 بفضل ارتفاع الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والنسيج والميكانيك ومواد البناء والبلاستيك التقني.

وقد وفرت الاستثمارات الأجنبيّة المنجزة سنة 2009 حوالي 14 ألف موطن شغل جديد منها 12031 في قطاع الصّناعات المعمليّة إلى جانب دخول 191 مؤسّسة أجنبيّة جديدة طور النشاط خلال العام المنقضي.

وبحسب الإحصائيّات فقد تطوّرت الاستثمارات الأجنبيّة في قطاع الصناعات المعمليّة سنة 2009 بنسبة 2ر5 بالمائة.

والملاحظ انه تمّ فقدان 38 ألف موطن شغل في قطاع الصناعات المعمليّة بسبب صعوبة الظرف الاقتصادي وقد كان هذا الرّقم مرشحا للزيادة لولا الإجراءات الرئاسيّة الظرفيّة المتخذة لمساعدة المؤسسات الاقتصاديّة على مواصلة نشاطها.

وتبعا لذلك ارتفعت نسبة البطالة إلى 7ر14 سنة 2009 مقابل 2ر14 بالمائة سنة 2008 أي بزيادة بنصف نقطة مائويّة فقط علما وأن نسب البطالة سجّلت خلال العام المنقضي ارتفاعا في جلّ بلدان العالم تراوح بين 3 نقاط وأكثر من 10 نقاط في عديد البلدان.

وتحرص السلط المعنيّة لمجابهة هذه التطوّرات على مواصلة إصلاح السياسة النشيطة للتشغيل بما يجسّم الأهداف الرّامية إلى إضفاء التكامل بين البرامج وإحكام تصويبها نحو الفئات الأكثر حاجة للدّعم في مجال التشغيل والادماج وتوفير موارد الرّزق.

وتقوم سياسة التشغيل على دعم التشغيل في مناطق التنمية الجهويّة والإحاطة بحاملي الشهادات العليا وتمكين شخص على الأقلّ من كل عائلة للحصول على مورد رزق والنهوض بإحداثات الشغل في القطاعات ذات المحتوى المعرفي الرّفيع التي تتميّز بقدرة كبيرة على تشغيل حاملي شهادات التعليم العالي.

ويؤكّد المراقبون أهميّة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توجيهه نحو القطاعات الواعدة وذات التشغيلية العالية من أجل تلبية طلبات الشغل الإضافيّة وخاصّة لفائدة حاملي الشهادات العليا علما وأنه يتمّ سنويّا إحداث ما بين 50 و55 ألف موطن شغل لفائدة هذه الشريحة.

والملاحظ أن أكثر من 60 بالمائة من الإجراءات المضمّنة في البرنامج الرّئاسي للمرحلة المقبلة تتعلق بالتشغيل الذي ورد في عدّة محاور متّصلة بالنموّ والاستثمار وتنمية الموارد البشريّة ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على بلوغ هدف إحداث 425 ألف موطن شغل مع موفى 2014 أي بمعدّل 80 ألف موطن شغل سنويّا.

وتساهم الكفاءات التونسيّة في الخارج في مزيد إشعاع تونس على المستوى الإقليمي والدّولي حيث تمّ خلال سنة 2009 وفي إطار التعاون الفنّي توظيف 1646 تونسيّا بالخارج من بينهم 1235 بالبلدان العربيّة. وقد ارتفع العدد الجملي للمتعاونين إلى نحو 10800 متعاونا مع موفى العام المنقضي.

وقد أتاحت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة لتونس فرصا هامّة يتعيّن الاستفادة منها من خلال التوجّه إلى المستثمرين والترويج لتونس كوجهة صناعيّة وتكنولوجيّة هامّة.

ولتجسيم ذلك استحثت تونس الخطى لإنجاز برنامج تأهيل قطاعات الصّناعة والخدمات والفلاحة والنهوض بالجودة وتهيئة جيل جديد من المناطق الصناعيّة وفق أحدث المقاييس بما يعزّز القدرة على استقطاب المستثمرين.

وقد تدعّمت قدرة البلاد على تحقيق الأهداف التنموية ممّا ضمن سلامة الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمار الدّاخلي والخارجي وهو ما يبرزه تجاوب المستثمرين الأجانب مع هذه التوجّهات إذ ارتفع عدد المؤسسات الأجنبيّة في تونس إلى ما ينيف عن ثلاثة آلاف توفر أكثر من 250 ألف موطن شغل منها عديد المؤسسات الكبرى ذات المحتوى التكنولوجي العالي.

أكثر من 15 مبادرة دولية

من أجل عالم متضامن ومتسامح وآمن

أعادت مصادقة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بالإجماع مبادرة الرئيس زين العابدين بن علي الخاصة بإعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب، أعادت إلى الأذهان ما تحظى به جهود الرئيس بن علي من تقدير في المحافل العربية والإقليمية والعالمية.

فمنذ تغيير 7 تشرين ثاني/ نوفمبر 1987 اتخذ الرئيس بن علي أكثر من 15 مبادرة هدفت إلى معالجة أهم القضايا العالمية وترسيخ مفاهيم الحوار والتعاون والتضامن على صعيد العلاقات الدولية.

***ميثاق مغاربي أوروبي حول الهجرة (1989)**

تقدم الرئيس زين العابدين بن علي سنة 1989 بمبادرة تدعو إلى إبرام «ميثاق مغاربي أوروبي حول الهجرة».

ودعا سيادته ضمن هذه المبادرة إلى اعتبار الهجرة عنصر إثراء وتعاون بين المجموعتين المغاربية والأوروبية.

***علاقات دولية مبنية على الشراكة المتكافئة والتنمية المتضامنة (1989)**

في سنة 1989 دعا رئيس الدولة من أعلى منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتماد ميثاق دولي للسلم والتقدم يضم دول الشمال والجنوب.

***مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب (1993)**

توجه الرئيس زين العابدين بن علي سنة 1993 بنداء لعقد ندوة دولية حول الإرهاب برعاية الأمم المتحدة تفضي إلى تبني مدونة سلوك عالمية تلتزم بها جميع الدول.

وقد صادق الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع في أكتوبر 2004 على مقترح رئيس الدولة الرامي إلى عقد هذه الندوة.

***بناء فضاء أوروبي متوسطي (1993)**

بادر رئيس الدولة بالدعوة من أعلى منبر البرلمان الأوروبي بستراسبورغ سنة 1993 إلى بناء فضاء أوروبي متوسطي يتميز بالأمن والاستقرار والتنمية والتفاهم المتبادل.

***مدونة سلوك افريقية (1994)**

دعا الرئيس زين العابدين بن علي لدى افتتاحه أشغال مؤتمر القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية في يونيو 94 إلى إرساء مدونة سلوك تنظم العلاقات بين دول القارة على أساس تمسكها بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وتؤكد احترام مبادئ حسن الجوار والإخاء والتضامن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتجنب العنف والتطرف بكافة أشكاله.وقد تبنت هذه القمة هذا المقترح.

***القمة العالمية لمجتمع المعلومات (1998)**

بادرت تونس سنة 1998 في نيا بوليس بالولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة إلى تنظيم قمة عالمية حول مجتمع المعلومات تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف الحد من الفجوة الرقمية بين البلدان المصنعة والبلدان النامية احتضنت جينيف مرحلتها الأولى في كانون أول 2003 وتونس مرحلتها الثانية في تشرين ثاني/ نوفمبر 2005 التي توجت بالمصادقة على وثيقتين هامتين هما /التزام تونس/ و/أجندا تونس لتكنولوجيات المعلومات.

***إعادة رسكلة ديون الدول النامية1998**

توجه رئيس الدولة باقتراحات في العديد من المناسبات وخاصة خلال قمة الدول المصنعة المنعقدة بتورنطو في يونيو 1998 دعت هذه الدول إلى التخلي كليا أو جزئيا عن الدين العمومي بالنسبة للبلدان الأقل نموا ورسكلة فائدة الدين في مشاريع تنموية بهذه البلدان.

***تكريس البعد التضامني في العلاقات الدولية (2000)**

دعا رئيس الدولة في خطابه في قمة الألفية الثالثة المجموعة الدولية إلى إحداث صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر.

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في كانون أول 2002 هذا الاقتراح.

كما أقرت سنة 2005 اقتراحا تونسيا يقضي بجعل يوم 20 كانون أول من كل سنة يوما دوليا للتضامن الإنساني.

***معالجة القضايا الأمنية والتنموية (2001)**

أصدر مجلس الأمن خلال فترة رئاسة تونس له في فبراير 2001 بيانا أكد فيه على الترابط القائم بين صنع السلام وحفظه وبنائه.

***النهوض بحوار الحضارات (2001)**

أعلن الرئيس بن علي في خطابه بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للتحول عن إحداث «كرسي بن علي لحوار الحضارات والأديان»/

وقد جاءت هذه المبادرة متزامنة مع إعلان الأمم المتحدة سنة 2001 سنة للحوار بين الحضارات.

***جائزة عالمية للدراسات الإسلامية(2002)**

أحدثت جائزة رئيس الجمهورية العالمية للدراسات الإسلامية سنة 2002 بهدف إثراء الفكر الاجتهادي وتشجيع العلماء الباحثين على إبراز الصورة السمحة للإسلام وتجلية قيم الوسطية والاعتدال والتسامح.

***توظيف الرياضة في خدمة السلم والتنمية (2003)**

صادقت الجمعية العامة الأممية بالإجماع سنة 2003 على مشروع قرار تقدمت به تونس يعترف ولأول مرة بحق الشباب في ممارسة الرياضة والتربية البدنية في ظروف ملائمة.

كما أقرت الجمعية العامة الأممية إعلان سنة 2005 سنة دولية للرياضة والتربية البدنية.

***الحوار الأوروبي المتوسطي 5 زائد 5 والتأسيس لشراكة متضامنة (2003)**

بادر الرئيس زين العابدين بن علي بالدعوة إلى عقد القمة الأولى للحوار 5 زائد 5 التي احتضنتها تونس في كانون أول 2003 بمشاركة قادة دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط إلى جانب رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

***المشاركة في مجهود التضامن لدرء مخاطر انعكاسات الصعوبات الاقتصادية (2008)**

دعا الرئيس زين العابدين بن علي في أفريل 2008 سائر البلدان التي تنعم بالثروة إلى المشاركة في مجهود التضامن العالمي لدرء مخاطر انعكاسات الصعوبات الاقتصادية والمالية عن البشرية وذلك باقتطاع دولار واحد عن كل برميل نفط تساهم به في دعم الصندوق العالمي للتضامن بما يخدم الإغراض النبيلة التي أحدث من أجلها. وقد حظيت هذه المبادرة بمساندة العديد من الشخصيات الأممية والدولية.

***الدعوة إلى جعل سنة 2010 سنة دولية للشباب وعقد مؤتمر عالمي للشباب خلالها (2008)**

بادر رئيس الدولة في خطابه الافتتاحي للمؤتمر الدولي حول «قضايا الشباب في العالم الإسلامي» الذي احتضنته تونس في تشرين ثاني/ نوفمبر 2008 بالدعوة إلى وضع سنة 2010 تحت شعار «السنة الدولية للشباب».

وعقد مؤتمر عالمي خلال نفس السنة برعاية منظمة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية يحضره الشباب من كل أنحاء العالم ويركز موضوعه على محاور ذات اهتمام شبابي وينتهي بإصدار ميثاق دولي يجمل القيم الكونية المشتركة.

وقد صادقت الجمعية العامة الأممية بالإجماع على هذه المبادرة يوم الجمعة 18 كانون أول 2009 .